



إخفاق مستمر: سياسات البنك الدولي للأراضي الفلسطينية المحتلة

كتبه: علاء الترتيير، جيريمي وايلدeman . أكتوبر 2012

لمحة عامة

يخلص تقرير البنك الدولي بشأن النمو في الأراضي الفلسطينية المحتلة – كما هو متوقع – إلى أن النمو غير مستدام لأنّه مبني على المساعدات، ومع ذلك فإن التقرير يوصي باتباع نموذج للنمو يقوده القطاع الخاص كسبيلٍ للمضي قدماً. ولكن هل يمكن لنموذج النمو هذا أو لأي شكلٍ من أشكال التنمية المستدامة أن يُصبح حقيقةً واقعةً مع استمرار الاحتلال والاستعمار والتجريد من الممتلكات؟ هذا السؤال بحاجةٍ ماسةً للمناقشة لأنّ قلةً قليلةً من منظمات التنمية، وأقلّها البنك الدولي، تتطرق إليه. يتناول مدير برامج الشبكة علاه الترتيير والكاتب الضيف جيريمي وايلدeman هذا السؤال بواسطة تحليل تقرير البنك الدولي، وإبراز خطورة التوصيات الحالية والسابقة، والدعوة إلى اتباع مقاربةٍ جديدةٍ تماماً.

ممارسةٌ نفوذٌ غير مطلوب

أصدر البنك الدولي في تموز / يوليو 2012 تقريراً جديداً بعنوان " نحو استدامة اقتصادية لدولة فلسطينية مستقبلية: تعزيز النمو بقيادة القطاع الخاص" يُشخّص فيه حالة الاقتصاد الفلسطيني، والعقبات التي يواجهها، ومواطن ضعفه الرئيسية، وتشوهاته الهيكلية والبنوية. ويقدم التقرير أيضاً توصيات سياساتية من أجل تطوير نموذج اقتصادي فلسطيني مستدام يعتمد في نموه على التصدير والقطاع الخاص. ويخلص التقرير صراحةً إلى أن النمو الاقتصادي الفلسطيني الحاصل في السنوات الأخيرة هو نمو وهبيٌّ وغير مستدام لأنّه يعتمد

تحديداً على المساعدات الدولية الخارجية، ولأن مستويات المعونة تلك يتوقع أن تتراجع بمرور الوقت. ولم يكن هذا الاستنتاج مفاجئاً للكثيرين من المراقبين الذين رحبوا بالقرير باعتباره دليلاً آخر من مؤسسة دولية كبرى على أن نموذج المساعدات الحالي قد فشل¹ وأنه بحاجة إلى إصلاح. وبالنسبة لآخرين غيرهم، تقدم استنتاجات التقرير دليلاً آخر على أن الفلسطينيين ليسوا مستعدين بعد لإقامة دولتهم المستقلة.

إن ما يثير الدهشة، بغض النظر عن التفسيرات المختلفة لنتائج التقرير، أن البنك الدولي لم يتعلم، على ما يبدو، من التجارب والأخطاء في توصياته السياساتية بعد عشرين عاماً من المشاركة في تحطيم الاقتصاد الفلسطيني والمساعدات. فما فتئ يقدم توصيات غير ذات صلة بالسياق لا تأخذ في الاعتبار الواقع الاحتلال اليومي، وتبدو مفتقرة إلى الفهم التاريخي للسياسات التي تمارسها حكومة إسرائيل تجاه الفلسطينيين منذ زمن بعيد. فهو يقدم توصيات تدعى إلى اتباع نموذج في النمو يعتمد على تكامل اقتصادي أوافق مع إسرائيل واقتصاد يقوم على التصدير على غرار اقتصادات شرق آسيا (النمور الآسيوية)، وهو بذلك يقدم مقتراحات مصيرها الفشل تضيع الوقت والموارد الثمينة في وقت يحتاج إليها الفلسطينيون أمس الحاجة. إن إقامة اقتصاد سوق حر معتمد على التصدير له ضرب من المستحيل في ظل الاحتلال. وما توصيات البنك الدولي، في أحسن الأحوال، إلا إهانة عن الحاجة الأساسية للفلسطينيين ألا وهي إنهاء الاحتلال والحكم العسكري الإسرائيلي وليس إيجاد أساليب جديدة خلاقة للتكييف معه.

ما انفك البنك الدولي يهيمن بنفوذه على عملية المساعدة الإنمائية في فلسطين المحتلة. ورغم "الحكمة التقليدية" القائلة إن متنقي المعونة هو من ينبغي أن يقود استراتيجية الوطنية بنفسه² – وله كل الحق في ذلك – فقد اضطاعت مؤسسات دولية كالبنك الدولي بأدوار قيادية في وضع تلك الاستراتيجية الخاصة بالأراضي الفلسطينية المحتلة منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي في مستهل عملية أوسلو للسلام التي غدت منحلة الآن. وغالباً ما تؤخذ تلك القرارات بمصادقة من حكومة فلسطينية غير منتخبة وغير كفؤة في الغالب. فعلى سبيل المثال، أصدر البنك الدولي، بمساعدة من الفلسطينيين والمانحين، سلسلة من التقارير كانت بمثابة أول دراسة شاملة للاقتصاد الفلسطيني ومتطلبات إعادة تأهيله، وشكلت الأساس الذي انطلق منه



المانحون الدوليون في تصميم برامجهم للمعونة بعد توقيع اتفاقيات أوسلو. إن من أسباب الاهتمام الكبير الذي حظي به تقرير البنك الدولي الأخير عن النمو هو أن المانحين الدوليين لا يزالون يرجعون إلى تقارير البنك الدولي من أجل وضع استراتيجية استراتيجياتهم. فالبنك الدولي إذن مستشارٌ لشؤون السياسات ويُكاد يكون صانعَ سياسات ويتحمل وبالتالي مسؤوليةً تفوق مسؤوليةَ مقدم الخدمات عن نتائج المعونة في فلسطين وعن حالة التنمية مقابل السلام” التي تستند إليها المعونة. وإذا ما نظرنا إلى الأرقام فسنجد أن القطاع الخاص في العام 1991 كان مسؤولاً عن 80% من الناتج المحلي الإجمالي ولكنه أضعف بشدة بحلول العام 2009 حتى بلغت مساهمة المساعدات الدولية نسبة 49% من الناتج المحلي الإجمالي.³

مشورةٌ سياساتيةٌ مفتقرةٌ إلى السياق

إن بالإمكان تحليل التصريحات والافتراضات والفرضيات والاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير البنك الدولي عن النمو وربطها بالآثار السياسية والواقع الاقتصادي في فلسطين المحتلة. فتلك الفقرة الافتتاحية من التقرير تقول “في حين أن السلطة الفلسطينية حققت نجاحاً كبيراً على صعيد بناء المؤسسات لدولةٍ مستقبلية، فإنها أحرزت تقدماً أقل على صعيد إنشاء قاعدةٍ اقتصاديةٍ مستدامة”. لقد ظل بناء المؤسسات بؤرة تركيزٍ تجذب دعم المانحين منذ العام 1994 انطلاقاً من توصية البنك الدولي والافتراض السائد بأن وجود مؤسسات قويةٍ ومستقرةٍ سوف يُفضي إلى النمو الاقتصادي والسلام. غير أن الفلسطينيين أصبحوا بعد سنوات من بناء المؤسسات والإعلانات المتكررة عن التقدم في تقارير البنك الدولي أبعدَ عن الاستقلال من أي وقت مضى وفي وضعٍ اقتصادي أسوأ بكثيرٍ من ذي قبل. وعلاوةً على ذلك، تغاضى البنك الدولي ومجتمع المانحين طوال تلك الفترة عن شبكة الفساد المعقدة ومنظومة الحكم الأبوي الجديد، واحتقروا كيما كان بالعوايد غير المرئية لعملية السلام.⁴

لقد أخطأ البنك الدولي التقدير بشدة إذ لم يُحط بالتأثير المترتب على افتقار السلطة الفلسطينية للسيادة اللازمة لتنفيذ سياساتها. فالفضل الأكبر في بقاء السلطة الفلسطينية موسرةً يعود إلى المانحين الدوليين الذين يولي معظمهم الأولوية لعلاقتهم بإسرائيل وأو الولايات المتحدة، التي تحابي إسرائيل. وحينما تتخذ الحكومة الفلسطينية قرارات لا تنقق والمانحين، فإن بوسفهم



التهديد وسحب التمويل، كما حصل فعلاً من قبل، بهدف صياغة السياسات بما يلائم المصالح الإسرائيلية على نحو أفضل. ويمكن لهذا أن يتغلب على المصالح الفلسطينية مثلاً حدث عند قطع المساعدات في أعقاب انتخابات عام 2006. وعلاوةً على ذلك، يتأنى الكثير من مخصصات موازنة السلطة الفلسطينية الشهرية من الأموال التي تحولها إسرائيل بواسطة الاتحاد الجمركي أحادي الاتجاه الذي أنشئ بموجب بروتوكول باريس الصادر سنة 1994. وتأخذ إسرائيل نسبةً إدارية من تلك الأموال، وتحجبها في الحال حين تشعر بالحاجة إلى معاقبة السلطة الفلسطينية على قراراتها السياسية التي لا تتفق معها، كقرار طلب صفة الدولة في الأمم المتحدة.⁵ وكنتيجة لهذه العلاقات التمويلية والاعتماد على المعونة، يكون وجود السلطة الفلسطينية قائماً بالأساس بأمرِ من المانحين الدوليين وإسرائيل، مما يمنحها حيزاً ضيقاً لتطبيق سياسات مستقلة. بل إنه لا يمكنها سن القرارات الوطنية الاستراتيجية على صعيد السياسات ما لم تحظَ بموافقة المانحين وإسرائيل والمؤسسات الدولية مقدمة النصح والمشورة للجهات المانحة كالبنك الدولي.

ولزيادة الطين بلة، لا تستطيع السلطة الفلسطينية أن تُنشئ قاعدةً ضريبيةً مستقلة لأن حدودها تقع خارج سيطرتها. فالأراضي الفلسطينية مقسمةٌ إلى بانتوستانات صغيرةٍ غير قابلةٍ للحياة اقتصادياً تُسمى مناطق (أ) و(ب) و(ج) في اتفاقيات أوسلو. وإضافةً إلى هذه الأرضي المجزأة، فقدت السلطة الفلسطينية/حركة فتح السيطرة على قطاع غزة المحاصر سنة 2007. وتعيش السلطة الفلسطينية حالةً دائمةً من الطوارئ وانعدام الأمن، ولا تستطيع جمع حاجتها من الأموال بسبب افتقارها للسيادة وبسبب التراجع الاقتصادي وما ينجم عنه من إفقار في ظل الاحتلال. فمن غير المنطقي إذن أن يتوقع البنك الدولي بأن السلطة الفلسطينية قادرةً على اتخاذ قرارات سيادية جوهيرية على صعيد السياسات أو أن يقيس تقدمها إنمائياً بالمقارنة مع الدول النامية في شرق آسيا التي نمت اقتصاداتها دون تدخلات خارجية أو احتلال. ولعل أعجب ما في الأمر هو أن البنك الدولي لا يركز على الاحتلال صراحةً بوصفه السبب الرئيس في عدم التقدم في النمو الفلسطيني. وفي حين أن البنك الدولي يذكر في كافة تقاريره حول فلسطين أو جهه للاحتلال يصفها بأنها تضر النمو، فإنه لا يركز عليها باعتبارها السبب وراء انعدام التقدم، وبالتالي فإن تحليله لا يترجم إلى توصيات ذات صلة.

يكشف البنك الدولي، في تقريره عن النمو، أنه يقدم توصيات سياساتية يكتفها جهلٌ تام – أو تجاهلٌ متعمد – بالسوق التاريخي الفعلي للسياسات التي ما انفكّت الحكومة الإسرائيليّة تنتهجهما تجاه الفلسطينيين منذ النكبة عام 1948. وتتطوّي تلك السياسات على التطهير العرقي، ومصادر الأراضي، ونهب الممتلكات الخاصة، والاعتقال التعسفي، والعنف المدبر⁶ وحظر التجول على نطاق المدن، والحواجز، ونقاط التفتيش، وتقسيم السكان على أساس أعرافهم ودياناتهم، واللامساواة المتعتمدة في النظام القانوني الإسرائيلي.⁷ وفي حين أن الإسرائيليّين سعوا في بعض الأحيان إلى الحد من نمو الاقتصاد الفلسطيني لتقييد استقلال الفلسطينيين أو معاقبتهم على عصيانهم، فإنّ الدولة الإسرائيليّة تتصرّف في الكثير من الأحيان الأخرى كطفيلٍ يستمد مزايا اقتصاديّة كبيرةً من الاقتصاد الفلسطيني الأفقر بكثير.⁸ وبإصدار تقريرٍ لا يعترف بأنّ تنمية اقتصاد ناجعٍ وتحريكيٍّ عجلة النمو يستحيل في مثل هذه الظروف القاسيّة، فإنّ البنك الدولي يثبت بأنه غير راغبٍ في النظر إلى الصراع في سياقه، وتقبل حقيقة دور إسرائيل في تقويض التنمية في الأراضي الفلسطينيّة المحتلة، وهو بذلك يتحول – بعلمه وغير علمه – إلى شريكٍ في هذه العملية.

تحييد الاحتلال

لا يكتفي البنك الدولي بإخراج عملية التنمية من سياقها بالتقليل من شأن الاحتلال والمشروع الاستيطاني الاستعماري وحسب، وإنما يرفض أيضًا النظر في توصياته السابقة الخاطئة بشأن السياسات. وهو يُفضّل، عوضًا عن ذلك، أن يُحمل الفلسطينيين مسؤولية الإخفاق إذ يلومهم على ضعف تفزيذ السياسات، رغم أنّ الفلسطينيين أنفسهم لا يملكون سوى حيزٍ ضيقٍ للمناورة بحرية نظرًا لاعتمادهم على المعونة وبسبب الآثار المدمرة المترتبة على الاحتلال. ولا شيء يكشف ذلك أفضل من انتقادات البنك الدولي الموجهة إلى تضخم الرواتب الحكومية وتوصياته الهدافة إلى إقامة اتحاد جمركي أوّلئك مع إسرائيل، بينما تُعتبر تلك الرواتب ضروريّة لحماية الأسر الفلسطينيّة من الانزلاق أكثر في براثن الفقر، وإبقاء الفلسطينيين فاعلين ضمن النموذج المعيب المتمثل في عملية "التنمية مقابل السلام" التي يعكف المجتمع الدولي على تقديم المعونة لها. ولا يعبأ البنك الدولي بما يكفي بالفلسطينيين الكثريين الذين

يكافحون من أجل إقامة أعمال تجارية، ليس لأجل النمو، وإنما لأجل البقاء على قيد الحياة.

يُقلل البنك الدولي في تقاريره المتتالية منذ أوائل التسعينيات من أهمية الإشارة بوضوح إلى إسرائيل ودورها إذ يستخدم عبارات مُلطِّفة ومصطلحات محيَّدة. فتقرير النمو الحالي يستخدم عبارات من قبيل "نظام الإغلاق القاسي" و"الحالة المشوهة للتنمية"، وهي عبارات لا تعكس بدقةٍ حقيقة أنظمة القمع وجسامتها مثل التطويق العسكري وسياسات الإفقار المتعتمد المتبعة لفرض العقاب الجماعي. إن المصطلحات المحيَّدة تموِّه حقيقة المشروع الصهيوني الاستعماري وعملية تقويض التنمية الذين يُعدان جزءاً من السياسات الإسرائيليَّة قديمة العهد المتمثلة في نهب الممتلكات الخاصة، ومصادر الأراضي الفلسطينيَّة، وممارسة التطهير العرقي. وعلى سبيل المثال، يستخدم البنك الدولي في الغالب مصطلح "القيود الأمنية" بدلاً من مصطلح "الاحتلال"، وكلمة "الأمن" هنا تعني ضمنياً أن إسرائيل الحقَّ المشروع في تنفيذ أي سياسات من أجل حماية مواطنها. وتُسْتَخدَم تلك الكلمة من الناحية المفاهيمية حتى عندما تعني تلك السياسات تدميرَ قريةٍ فلسطينية في سياق التمرين العسكري أو عندما يفصل تشييد الجدار إحدى القرى عن الأرضي التابعة لها. ولم تُذَكَّر كلمة "الاحتلال" سوى خمس مرات في التقرير رغم أن سير الحياة اليومية في فلسطين يخضع في أوجهه كافة للاحتلال.

إن النقليل من شأن الاحتلال يؤدي إلى تصميم برامج المعونة بما لا يتناسب وظروف الاحتلال الفعلية، ويُوحي بأن آثار الاحتلال ليست مخيفةٌ كما هي على أرض الواقع، ويُسَاهِم في تغذية الوهم الزائف بأن التنمية ممكنةٌ في ظل الاحتلال. ومحصلة ذلك أن البنك الدولي يُبْدِي رضوخاً للمستعمر متلماً يفعل الكثيرون في مجتمع المانحين العاملين في الأرضي الفلسطينية المحتلة.

ومن المشاكل الرئيسية الأخرى في التقرير كيفية تعامله مع الفقر. فهو يقدم تقديرات لمستويات الفقر والبطالة منخفضةٍ لدرجةٍ مستحيلة وتعتبرُ مضللةً على الأرجح. فهو يذكر أن نسبة الفقر في الضفة الغربية تبلغ 16% ونسبة البطالة تبلغ 20% فقط، رغم أن تقاريرَ عديدةً أخرى تقدم نسباً أعلى بكثير. فمؤشرات انعدام الأمن الغذائي وحدها تُظَهِّر خلاف ذلك. ولعل السبب يكمن في أن أرقام البنك الدولي تعكس تغيرات طرأت على منهجية الاحتساب المتبعة

لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بناءً على تغذيةٍ راجعةٍ وتمويلٍ مستمدٍ من البنك الدولي. فهذه الأرقام "المحوّرة" تولّد انطباعاً بأن توصيات البنك الدولي السياسية تُحرز نجاحاً وإنْ كان في بعض الجوانب على الأقل.

يعكس استخدام هذه الإحصاءات أيدِّيضاً إشكاليةً في فهم الفقر. فلا يُشار إلى الفقر في الأرضي الفلسطينية المحتلة على أنه كارثةٌ إنسانيةٌ ذات منشأ سياسي، أو نتيجةٌ لعدم التمكين ونزع القدرة، وإنما فقرٌ لعدم الكفاية. وهذا ناجمٌ من سلح الصراع عن سياقه مما يتبيّح الفهم المغلوط لأصل الفقر. فال்�تقرير يَحتسب مستويات الفقر في الأرضي الفلسطينية المحتلة "على أساس النفقات" ويُدخل فيها المساعدات الغذائية والطارئة وغيرها، وهو يُخفي وبالتالي الوجه الحقيقى للفقر المبني "على أساس الدخل". فإذا احتسب الفقر، استناداً إلى تعريفه على أساس الدخل، فسنجد أن نصف الفلسطينيين تقريباً يعيشون تحت خط الفقر. وعلاوةً على ذلك، لا تشمل أرقام البطالة العمال العاطلين عن العمل والمحبطين الذين ما فتئوا يعانون تراجعاً اقتصادياً حاداً لقرابة عقدٍ من الزمن. وبالتالي فإن الأرقام التي يقدمها البنك الدولي لا تُعطي صورةً دقيقةً لمستويات الفقر والبطالة الفعلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

توصيات سخيفة وخطيرة

إن من أغرب التوصيات الواردة في هذا التقرير، وفي تقارير سابقة للبنك الدولي، توصيةً تقول إنه "ينبغي للسلطة الفلسطينية أن تسعى جاهدةً لتهيئة بيئه للأعمال لا تكون مساويةً لغير أنها وحسب وإنما من بين الأفضل في العالم." غير أن هذا محال في ظل الاحتلال، إذ تتجاهل الدولة الإسرائيلي حقوق الفلسطينيين المدنية وحقوقهم في الملكية وتعمد في الوقت نفسه إلى مصادرة الأرضي الفلسطيني بالجملة. فهو مقترحٌ يدعو للسخرية إذن. إن مناخ الأعمال، في الواقع، سيءٌ جدًا لدرجة أن بعض الأبحاث تُظهر بأن هناك من أرباب الأعمال الفلسطينيين من يفضلون الاستثمار في إسرائيل بسبب انعدام الأمان في فلسطين المحتلة. وجاء أيضًا في تقرير النمو أن "قطاع غزة يقع بالكامل تحت السيطرة الفلسطينية"، في حين أن 17% من مساحة القطاع المكتظ سكانياً صودرت لتكون منطقةً عازلةً "لأسبابٍ أمنيةٍ

إسرائيلية،” وثمة ما يبلغ 30% من أراضي القطاع يتذرع الوصول إليها. بالإضافة إلى أن الصيادين الفلسطينيين لا يستطيعون الصيد في مياههم الساحلية بسبب الحصار المفروض على القطاع، وهذا مؤشرٌ واحدٌ فقط يدل على انعدام حرية الحركة. إن تهيئة مناخٍ للأعمال والاستثمار من الطراز العالمي أمرٌ مستحيلٌ في ظل الاحتلال، ولا يمكن إصدار توصيةٍ بهذه إلا بتحديد المصطلحات وتجاهل واقع الاحتلال.

وتحتاج اعتمادٌ خطيرٌ آخر ظل يُبشر به البنك الدولي ومفاده أن الاقتصاد الفلسطيني يمكن أن يستفيد من تعميق التكامل مع الاقتصاد الإسرائيلي. غير أن التجربة الواقعية على مر عقودٍ من التفاعل الفلسطيني مع الاقتصاد الإسرائيلي تثبت عكس ذلك، وهي بحد ذاتها فعلٌ من فصول تقويض التنمية⁹ حيث جرى تدمير الصناعة الفلسطينية عمداً لصالح الصناعة الإسرائيلية، وأضحى الفلسطينيون عمال يدوين يشتغلون بأجورٍ متدنية.¹⁰ ولم تتبني إسرائيل في يومٍ من الأيام الافتراضات الاقتصادية التقليدية للبنك الدولي التي توصي بإبرام “اتفاقات تجارةٍ حرة بين الدولة الفلسطينية المستقلة وإسرائيل والدول المجاورة” باعتبارها نموذجاً النمو الاقتصادي الأكثر بشارةً بالخير الذي يستطيع بموجبه “المصنّعون الإسرائيليون الاستفادة من العمالة الفلسطينية الماهرة وغير المكلفة للتصدير إلى الخارج بما في ذلك إلى العالم العربي” (ص 5). وعلاوةً على ذلك، يعجز الفلسطينيون عن كسب المنافسة النزيهة في الاقتصاد الإسرائيلي للاستفادة مما يدّعي البنك الدولي أنها مزايا تنافسية في مجالات معينة، لأن إسرائيل تعمد إلى منعهم من ذلك. وهذا يعني أن البنك الدولي ينصح السلطات الفلسطينية أن تساعده مستعمرها الإسرائيلي في استغلال العمالة الفلسطينية ومن ثمّ في ولوج الأسواق العربية.

وهناك سببٌ آخر يعلل ضرورة عدم تعميق التكامل مع إسرائيل، ويستند إلى تجربة إحدى توصيات البنك الدولي المتمثلة في تعزيز الاتحاد الجمركي الناشئ بوجب بروتوكول باريس الصادر سنة 1994. لم تتبع بروتوكول باريس تدابيرٌ متبادلة من الجانب الإسرائيلي لفتح سوقه أمام الفلسطينيين، وهو إجراءٌ أساسيٌ متوقع ضمن إطار عملية أوسلو للسلام. وقد تذرعت إسرائيل “بأسبابٍ أمنية”，في حين أن إجامها عن فتح سوقها أمام الفلسطينيين كان، في الواقع، جزءاً من سياسة إغلاقٍ ترسخت في زمن أوسلو وأفضت إلى تراجعٍ اقتصادي

في منتصف عقد التسعينيات أسفر عن إعطال خطط التنمية التي وُضِعَت بوصفة من البنك الدولي. يعتمد النموذج الذي يطرحه البنك الدولي بأسره على التضاد الاقتصادي المتناظر والمتكافئ، بيد أن البنك يرفض توجيه اللوم إلى الطرف المذنب الذي يحول دون تحقيق ذلك. وفي الوقت نفسه، تستفيد إسرائيل من التكامل القائم بحكم الواقع مع الاقتصاد الفلسطيني واحتواه اللامتكافي. وتمارس إسرائيل علاقةً تجاريةً احتكارية تجاه الاقتصاد الفلسطيني الأسير الذي يعيش على دولارات المعونة التي تغطي جزءاً كبيراً من العجز التجاري مع إسرائيل.¹¹

ولعل الأكثر تضليلًا من بين التوصيات الواردة في تقرير البنك الدولي الأخير عن النمو ما يتعلق بالفلسطينيين وكيف أنه ينبغي لهم "محاكاة البلدان الآسيوية التي نجحت في استدامة مستويات عالية من النمو الاقتصادي معتمدةً على التوجه نحو الخارج والاندماج في سلاسل التوريد العالمية" (ص 4). أمّا السبيل إلى تنفيذ هذه السياسة فلم يتناولها التقرير بالشرح الوافي، وإنّ من شأن التحليل الجاد أن يُظهر عدم قابلية هذا النموذج للتطبيق في دولةٍ تخضع للاحتلال ولا تمارس أي سلطةٍ حقيقةٍ على أرضها أو حدودها أو مواردها الاقتصادية الاستراتيجية. وتلك البلدان الآسيوية، ولا سيما الصين، النامية بشروطٍ وضعتها بنفسها، ليست كالأنظمة الدكتاتورية المفلسة في الشرق الأوسط المدعومة من الغرب والتي تعتمد في نهاية المطاف على أموال النفط المتأتية من الخليج من أجل النمو الإقليمي، بل إنها أحكمت تنظيم صناعاتها وأمّتها، حتى وهي تنتهج وصفات الهيئات الدولية الكبرى كالبنك الدولي بخصوص رسم السياسات. ويتبين بالنظر عن كثب إلى تاريخ مسارات تجربة شرق آسيا (النمور الآسيوية) أن الحماية، وليس فتح الأسواق، كانت ضروريةً لنجاحها.

وأخيراً، يرى التقرير أن "من الضروري تعزيز أسواق الائتمان والتوزع في الإيجار المنتهي بالتمليك، والبنية التحتية لنقاط البيع، وتمويل الرهن العقاري، وغيرها من المنتجات التي يتطلبها القطاع الخاص ليكون حيوياً" (ص 22). وإذا ما اذْبَعَ هذا النهج، فسيجلب معه الخطر المتمثل في دفع عجلة النمو بزيادة الدين. ويقوم هذا النموذج على أساس النمو المدفوع من القطاع الخاص وهو يتجاهل واقع الاحتلال، ويغدو فشله بذلك حتمياً، شأنه شأن المشاريع الاقتصادية الأخرى المجرّبة مُذْ بدأَتْ حقبة أسلو. والفرق يكمن في أن هذا النموذج يمثل

استثماراً خاسراً حيث تراكم بموجبه الديون المدعومة على الفلسطينيين جراء اتباع نماذج نموٍ رديئة التصميم. وهذا أسوأ حتى من المعونة السيئة التي لا يكون الفلسطينيون مطالبين بموجبها بسداد الأموال المصروفة باسمهم. والمحصلة تعني إضافة مشاكل جسيمةٍ جراء الديون إلى ما يكابده الاقتصاد الفلسطيني من محن وإلى البؤس المتقطعي أصلاً.

دُعْوَةٌ مُلْحَّةٌ لِلتَّيقِظِ

ما الذي يسعى واضعو السياسات الفلسطينيون لتحقيقه عندما يأخذون بالمشورة السياسية من منظماتٍ كالبنك الدولي، في حين أن تلك المنظمات لن تدعمهم من أجل إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة، وإدراك حقوق الإنسان الفلسطيني؟ هل كان من الحكمة بالنسبة للجهات المانحة والسلطة الفلسطينية أن تشرع في برنامج بناءٍ مؤسسي جديدٍ في العقد الماضي دون ربطه بالتوصيل إلى تسويةٍ سياسيةٍ مع إسرائيل، ولا سيما أن إسرائيل دمرت الكثير من البنية المؤسساتية والتحتية المقاومة في حقبة أوسلو إبان اجتياحها لمدن الضفة الغربية وإعادة احتلالها سنة 2002؟ وهل انتصرت عملية البناء المؤسساتي الجديدة تلك وقتاً وطاقةً محدودةً من المهمة المتمثلة في تحقيق تسويةٍ سياسيةٍ فعلية تケف الحرية والعدالة؟ وما هي المؤسسات التي بُنِيتَ فَعَلَّا في العقد الماضي؟ وما هو الغرض من بناء الأجهزة الأمنية والسجون دون التوصل إلى تسويةٍ سياسية؟ فلمصلحة من تعمل تلك الأجهزةُ العسكرية في غياب التسوية وغياب الحكم الذاتي الديمقراطي الذي يحول دونه المانحون؟ وهل من الحكمة أن تتحرك الجهات المانحة الصادقة والسلطة الفلسطينية بناءً على توصيات سياساتٍ وضعتها مؤسساتٍ مثل البنك الدولي لا تعي سياق الاحتلال ولا تتعلم من تجاربها السابقة؟

يُظهر تقرير البنك الدولي الأخير عن النمو بأن البنك لا زال يفترض أن السلطة الفلسطينية قادرةٌ على التنمية دون تسويةٍ سياسيةٍ تケف السيادة وإعمال الحقوق الفلسطينية، وهذا خطأٌ فادحٌ في التقدير ظل يُودي بوصفات السياسات الصادرة من البنك الدولي منذ أوسلو إلى الفشل الحتمي. وفي الوقت نفسه، لا تنطرق تقارير البنك الدولي إلى إسرائيل بالنقد إجمالاً، بل تُقدم مبررات بديلة لغياب النمو الاقتصادي المستدام في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

فالبنك الدولي يبدو إما غير قادرٍ وإما غير راغبٍ في التخلّي عن عملية أوسلو التي غدت فاقدةً مصداقيةٍ لها على نطاقٍ واسع، والاعتراف بأن الأرضي الفلسطينية المحتلة لا تمثل حالةً من حالات ما بعد الصراع. فلا تزال فلسطين والشعب الفلسطيني برمته أسرى في خضمٍ صراعٍ تدور رحاه منذ عقودٍ يُجرّدون فيه من ممتلكاتهم ويُخضعون للاستعمار. ولا يكفي البنك الدولي أنه يرفض إجراء مراجعة ذاتية في فترةٍ دقيقةٍ بشأن توصياته السياساتية للفلسطينيين، بل يُصرّ على تقديم توصيات متزوجةٍ السياق بناءً على سياسات فشلت في أماكن أخرى من العالم، ولا سيما إبان فترة برامج التكيف الهيكلي المنفذة في عقد التسعينيات والتي فقدت حُظوظها الآن.

يستخدم تقرير البنك الدولي الأخير عن النمو مصطلحات تقنية ملتوية تتجاهل إطار القانون الدولي وتختبئ على العواقب السياسية والإنسانية والقانونية الوخيمة.

لقد مضى ما يقرب من قرنٍ الآن على احتلال الفلسطينيين واستعمارهم وتجريدهم من ممتلكاتهم. والاندماج أكثر في اقتصاد المحتل بينما يعكف هو على تجريدهم من ممتلكاتهم وتقويض تمييزهم واستغلالهم ينافي احتياجات الفلسطينيين تناقضًا تامًا. ويُعد هذا الاندماج مشورةً خاطئةً مقدمًا للفلسطينيين، إذ ينبغي أن يسعوا جاهدين لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ووقف الانتهاكات التي تطال حقوقهم المدنية وحقهم في تقرير المصير وحقهم في العودة. ولا سبيل لبلوغ السلام والنمو الحقيقي إلا بالتصدي للأيديولوجية العنصرية التي تتغلغل في السياسات الإسرائيلية اتجاههم. وإلى أن يبدأ البنك الدولي في فهم الظروف الحقيقة للاحتلال والأسباب الحقيقة للظرف الفلسطيني فهمًا أفضل، فإنه سيظل يقدم توصيات سياساتيةً غير واقعيةً مبنيةً على حقبة التقارب زمن أوسلو البائدة التي ما بقيت حيةً إلا بالنسبة للمانحين الذين يتلقون المشورة من مؤسسات كالبنك الدولي. وفي نهاية المطاف، يرجع السبب الوحيد وراء تقويض التنمية الفلسطينية وانتشار الفقر إلى وجود الاحتلال الذي لا بد أن يزول أو لا من أجل إحراز النمو الحقيقي وتحقيق التنمية المستدامة.

Le More, Anne. (2008) International Assistance to the Palestinians after 1
Oslo: Political Guilt, Wasted Money. New York, New York: Routledge



2. للاطلاع على ما يعنيه هذا النهج على أرض الواقع، انظر مثلاً: (2010) .Sahar ,Rad-Taghdisi

The Political Economy of Aid in Palestine: Relief from Conflict or Development Delayed, Routledge and LMEI, London, U.K, particularly للنشر فاهموا دار ،”المعونة عن الغموض إزالة“ (2008) تاندون ياش باًيضاً وانظر Chapter 2. Insight Pambazuka A (2011) ”إزالة الغموض عن المعونة“، منتشرات بامبازوكا، وياش تاندون (متوفّر بالعربية: http://www.rosalux.palestine.org/fileadmin/pdf/palestine_ab/c_publications/Tandon_Demystifying_Aid_Arabic.pdf/)

3. انظر علاء الترتير Case The :Development in Aid International of Role The (2011) of Palestine 1994-2008. Lambert Academic Publishing.

See Brynen, Rex. (2000) A Very Political Economy: Peace building and Foreign Aid in the West Bank and Gaza, United States Institute of Peace Press, Washington D.C. And Khan, Mushtaq., George, Giacaman, and Inge Amundsen. (2004) State Formation in Palestine: Viability and Governance during a Social Transformation, Routledge Curzon, U.K.

5. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). (15 تموز/يوليو 2011) “UNCTAD on Report” assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the occupied Palestinian territory.” Trade and Development Board, Fifty-eighth session, Geneva, 12–23 September 2011, Item 11(b) of the provisional agenda. United Nations Conference on Trade and Development. Pg. 8. http://unctad.org/en/docs/tdb58d4_en.pdf

Pappé, Ilan. (2006) Ethnic Cleansing of Palestine , Oneworld Publications, Oxford, England.

See White, Ben. (2009) Israeli Apartheid: A Beginner’s Guide, Pluto Press, London, U.K. and Tilley, Virginia. (2012) Beyond Occupation: Apartheid, Colonialism and International Law in the Occupied Palestinian Territories, Pluto Press, London, U.K.

Hever, Shir. (2010) The Political Economy of Israel’s occupation: Repression Beyond Exploitation. London: Pluto Press. And UNCTAD (2011) Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the occupied Palestinian territory, UNCTAD http://unctad.org/en/docs/tdb58d4_en.pdf



Roy, Sara. (1999) 'De-development revisited: Palestinian economy and society since Oslo', Journal of Palestine Studies, vol. XXVIII, no.3, pp.64-82

-and Roy, Sara. (1995) The Gaza Strip: The Political Economy of Development, Institute for Palestine Studies, Beirut, Lebanon.

Hever, Shir. (2010) The Political Economy of Israel's occupation: Repression Beyond Exploitation. London: Pluto Press. Pg. 145-146.

.11 . المرجع السابق، صفحة 38.

الشبكة شبكة السياسات الفلسطينية هي منظمة مستقلة وغير ربحية. تهدف شبكة السياسات الفلسطينية بين محللين فلسطينيين متوزعي التخصصات من شتى أصقاع العالم بهدف إنتاج تحليلات سياسية نقدية، ووضع تصورات جماعية لنموذج جديد لصنع السياسات لفلسطينيين حول العالم. تسمح الشبكة بنشر موادها كافة وتعيمها وتداولها بشرط نسبتها إلى "الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية". إن الأراء الفردية لأعضاء الشبكة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة ككل.